الـرق في المغـرب

لـميشو بيلير*

ترجمة: ذ. عبد العزيز عينوز
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
القنيطرة

سئل ميشو بيلير عن مسألة العبيد في المغرب، فأجاب أحد المراسلين الإسبان سنة 1907 بالرسالة التالية، ولا تزال لهذه الرسالة راهنيتها.

إن سألتموني حقا عن خبر الرق في المغرب؛ فالأمر بسيط جدا: فرغم بعض القرارات السياسية المحتشمة التي صدرت عن الدبلوماسية الأوروبية، فإنه لا يزال يمارس بحرية وبشكل علني. إن المدن الساحلية قد خلت – ولاشك - من أسواق النخاسة مثل طنجة حيث يكثر الأوروبيون وحتى في فاس كان بيع الرقيق منذ بضع سنين لا يتم إلا سرا؛ لكن أساس الرق ظل على حاله، ولم تكن بيوع الرقيق، بسبب اتخاذها شكلا سريا، مباحة تماما وشرعية، ولا أحد بمقدوره، وبمقتضى أي قانون، أن يعارض ممارستها علنا.

وإذا ما تم إخفاء هذه البيوع عن عيون الأوروبيين، فإن ذلك لن يكون إلا مجاملة لهم، من جهة، ومن جهة أخرى، تجنبا لتدخلات ممكنة من طرفهم، تكون من النوع الذي يسبب لحكومة البلد حرج التفسيرات وحرج المباحثات، لكن لا يجب أن يغيب عن أعيننا أن أي تدخل من هذا النوع غير ممكن، حتى الآن، لعدم إمكانية الاستناد إلى أي قانون حقيقي للتدخل.

إن أساس الرق، بمعنى امتلاك إنسان لإنسان آخر، مبدأ مقبول وبشكل مطلق من طرف الشرع كما هو مقبول أيضا من قبل العقلية المغربية، ولا يثير أي امتعاض أو شفقة لدى الأهالي. إن العبيد أنفسهم لا يملكون أي إحساس بالثورة ضد وضعهم، وقد يحدث أن يأبقوا، وليس ذلك من أجل الخروج من العبودية، ولكن فقط لأنهم يشعرون بالتعاسة في المكان الذي يعيشون فيه، ويتمنون تغيير حالهم بإيجاد سيد جيد. وغالبا ما بقي العبيد

* -ED.Michaux-Bellaire , l'esclavage au Maroc , Revue du Monde Musulman , n°7-8,1910, pp.422-427

المعتقون في منازل أسيادهم لأنهم لا قدرة لهم على تحمل مسؤولية وجودهم والتي يرون أنها أشد وطأة عليهم.

إن مبدأ الرق في المغرب سابق عن مجيء الإسلام، ولا يجب أن ننسى كذلك أن أساس العبودية كان الخطوة الأولى للإنسان على طريق الحضارة. فعندما عاش الإنسان في مرحلة الهمجية كان لا يستعبد أسراه بل يقتلهم ويأكلهم أحيانا. إن تحويل الأسرى إلى العبودية والاستفادة من عملهم، أي استغلال الأقوى للأضعف، كان نقطة انطلاق كل المجتمعات واستمرت عبر القرون إلى أيامنا هاته، حيث أصبحت القوة تتمثل في رأس المال. ولا عجب أن يحتفظ بالعبودية البدائية بلد مثل المغرب لا يزال فيه المجتمع جنينيا، وأن العبودية الاجتماعية لم تقم فيه مقام العبودية بما في الكلمة من معنى.

لقد أثارني في المغرب كون العبيد جلهم من المسلمين، وتساءلت مع نفسي هل يطابق ما جاء في القرآن بيع مسلم أو مسلمة كبضاعة لمسلم آخر. و كنت آمل أن أجد في هذا الكتاب وسيلة لمحاربة الرق في المغرب، وأن أبين من خلالها أن بيع مسلم لمسلم في المزاد أو بالتراضي أمر مخالف لما جاء به الرسول، لكن مع الأسف، وطبقا للقرآن نفسه، فإنه يمكن أن يكون المسلم عبد مسلم آخر وهنا أورد الآية 220 من القرآن" **ولا تنكحوا المشركات حتى يومن ولأمة مومنة خير من مشركة ولو أعجبتكم ولا تنكحوا المشركين حتى يومنوا و لعبد مومن خير من مشرك و لو أعجبكم"**

وبهذا يكون الرسول قد قبل بإمكانية سقوط مسلمة أو مسلم في رق مسلم آخر كما أجاز أيضا أن يكون الخصيان، كما يبدو ذلك من خلال الآية 31 "**وقل للمومنات يغضضن من أبصارهن، الخ... ولا يبدين زينتهن إلا لبعولتهن أو آبائهن الخ... أو ما ملكت أيمانهن أو التابعين غير أولي الأربة"** وفي نفس السورة، الآية 33 نجد ما يلي "**ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصنا لتبتغوا عرض الحياة الدنيا."**

ويمكن أن نستشف من خلال هذه التعليمات، أن النساء كن في عهد محمد وسيلة دخل، ولو كرها، لكن الرسول منع أن يتم الأمر في مثل هذه الشروط. ويبدو من جهة أخرى أنه كان يسمح بأن تكون الأمة مصدر دخل في حالة موافقتها. فالقرآن إذن يجيز العبودية بين المسلمين بما تحمله من نتائج كارثية.

ففي المغرب، غالبا ما استخدم الذكور من العبيد في الزراعة وحالهم هاته ليست أكثر سوءا من حال الخدم من الأحرار الذين يقومون بنفس الأعمال، بل إنهم كثيرا ما

يكونون أحسن حالا. ولما كان العبد متاعا للسيد وشيؤه، فإنه غالبا ما كان يضع ثقته التامة في عبد ذكي أكثر من رجل حر. وقد يصل بعض العبيد إلى القوامة على بيت المال ويكون تحت إمرتهم رجال أحرار.

ليس هناك ما يمنع الفرد العبد من الوصول إلى أعلى المراتب، فالصدر الأعظم، الوزير السي أحمد بن موسى بن أحمد، والشهير **"ببا حماد"** والذي كان قائما على أمور الدولة بعد وفاة مولاي الحسن أثناء فترة قصور السلطان الحالي، كان عبدا كما كان أبوه من قبله وجده اللذان كانا مثله صدرين أعظمين. حقيقة أنهم كانوا عبيدا للسلطان؛ لكنهم، لم يكن لينظر إليهم كعبيد. فالزنجي "فراجي" الذي كان واليا على فاس الجديد في ظل السلطان سيدي محمد بن عبد الله، كان بدوره عبدا كما كان غيره.

Esclave du sultan. — Dessin de C. Biseo, gravure tirée de l'édition italienne.

أحد عبيد السلطان في القرن التاسع عشر

يبقى كل العبيد الذين تحولوا إلى سادة ملكا للسلطان سيدهم، الذي بإمكانه، وحسب هواه، أن يجردهم كليا مما يملكون ويبعث بهم ليباعوا في سوق النخاسة. ومن العدل أن نضيف أن السلطان بإمكانه أن يفعل أكثر من ذلك مع أي موظف مغربي حر، إلا أنه في هذه الحالة بالذات، يعوض البيع بالسجن. وإذا ما أخذنا كل شيء بعين الاعتبار، فإن وضعية الرجل الحر في المغرب لم تكن أبدا تدعو إلى الحسد، وإن اختلفت قليلا عن وضعية العبد. فالنساء من العبيد اللائي يزيد عددهن عن الرجال يتشكلن من فئات عدة، ففي البادية يقمن بنفس عمل النساء الحرات ويعشن نفس عيشتهن. وفي المدن، إما أنهن يقمن بأشغال البيت كخدم، أو أنهن إذا ما حظين برضا السيد فإنهن كثيرا ما يصبحن ربات البيوت الحقيقيات.

فالأمة التي حبلت من سيدها تعتبر حرة، ولا يمكن بيعها أبدا، ويتساوى ابنها مع باقي الأبناء الشرعيين ويرث من أبيه نصيبه غير منقوص.

فكل أغنياء المدن ورجال المخزن الذين يضطرون بسبب مهامهم أو ووظائفهم إلى السفر لمدة معينة، يتركون نساءهم الشرعيات ويصطحبون معهم حسب ثروتهم، إحدى الزنجيات أو أكثر من الإماء أو اللائي لم يكن دوما زنجيات. وغالبا ما يحدث أن تمتد تجارة الرقيق إلى النساء البيض أو الخلاسيات وخاصة في فاس ومراكش ومكناس وفي بعض المدن الكبرى.إن هذا النوع من الرقيق لا يوجد البتة إلا في ملك رجال المخزن، أو في ملك أغنياء التجار، وهن عموما نساء بربريات تم بيعهن من قبل آبائهن، وأحيانا بعن من قبل أزواجهن، أو هن نساء تم اختطافهن، كما وجدت بعض الشركسيات أيضا لكنهن نادرات جدا (...)

إن فكرة الرق كانت قد تأصلت في عادات المغاربة. وفي كل قبائل الجبال البربرية وقراها تقريبا، توجد راقصات أعراس و"شطاحات" وعاهرات، نادرا ما كن في ملك شخص واحد ، بل في ملك جماعة من الناس دفع كل واحد منهم قسطه من المال لشرائهن. و غالبا ما كانت الراقصات نساء اختطفن من المدينة أو من قبيلة أخرى، إذ لا يمكن بيع امرأة أو شراؤها في قبيلتها. فالجبليون يقومون أيضا باختطاف الأطفال من الذكور لنفس الغاية.

إن تجارة النساء البيض، هي بكل تأكيد ناتجة في قسم كبير منها عن المشاكل التي يعاني منها المغرب في الحصول على الزنجيات. فمنذ احتلال السودان من قبل فرنسا، وخاصة منذ احتلال توات، أصبح الحصول على الرقيق صعبا للغاية، وغدا مرور قوافل هذه البضاعة من الأمور المستحيلة، فاضطر المغرب بذلك، إلى العيش على إنتاجه الخاص. وتوجد، بكل تأكيد، في بعض المناطق مقاولات حقيقية لتربية الزنجيات من أجل الإنجاب أو

من أجل البيع، بل ويمكن أن نصادف من الأسياد من لا يتورعون عن بيع أبنائهم من الزنجيات، لكن هذا كله غير كاف لتعويض ما كان يأتي قديما من رقيق السودان.

ويحدث أحيانا أن يُشترى رجال أحرار على أساس أنهم رقيق كما تشترى، في بعض الأوقات، نساء من علية القوم كذلك. ومثل هذا، يحكى في مدينة فاس منذ بضع سنين، قصة امرأة شابة تم خطفها خلال إحدى الغزوات أو عمليات النهب فبيعت إلى أحد الوزراء لا أذكر اسمه، فاحتجت بقوة على ما آلت إليه، وصرحت بأنها شريفة (أي من نسل الرسول)، وأن أسرتها كانت أشهر من نار على علم، وأخذت على عاتقها البرهنة على ما زعمته، ولم تتخل عما كانت بسبيله، فيما يبدو، إلا بالضرب الوجيع، الذي أرغمها على التنكر لأقوالها وألزمها بالاعتراف بأنها كانت بالفعل أمة.

وكما في كل مكان وفي كل زمان، كان العبيد من المغاربة فجارا ومرتشين، وهم في ذلك مثل أسيادهم. فإماء المدن هن خاصة من يجمعن كل أنواع شرور العبودية. وهن من يقمن عموما بخدمة سيداتهم من أجل خداعهن وخطف أزواجهن. إن هدف كل أمة أن تكون شريكة في التواطؤ مع سيدتها، ولما كان هذا التواطؤ متبادلا بالقوة بين السيدة وأمتها فإن ما ينجم عنه هو التقارب و المساواة التي تكاد تكون تامة بين هاتين المتآمرتين.

لقد حمل العبيد من الجنسين الذين تم جلبهم من بلاد السودان ممارساتهم الدينية ذات العلاقة بخوان كناوة، الذين يعود تأسيس زاويتهم إلى سيدنا بلال، عبد الرسول، وشيخها هو مولاي عبد القادر الجيلاني شيخ بغداد، لكن هذه الزاوية في الواقع هي زاوية يلعب فيها تدخل الشياطين دورا أكثر أهمية من دور الأولياء.

إن السلطان **"شمهروج"** وسيدي **ميمون** وسيدي **ابراهيم** وسيدي **حمو** و **للا ميرة** (جنية) وآخرين هم خدام العالم السفلي. ويظهر- من خلال بعض التعقيدات المهمة للطقوس الشيطانية لهذه الديانة الحقيقية التي تحولت إلى زاوية خوان مسلمة - نظام تُسكن فيه أرواح الناس وعقولهم بالألوان وبالموسيقى. وتتعرض النساء على الخصوص لهذا التأثير، ففي فاس مثلا، لا يوجد إلا القليل من نساء البيوتات الكبرى ممن لم ينخرطن في سلك كناوة واللائي لم يجدن، في ذات الوقت، أنفسهن تابعات لإمائهن من الزنوج. إن الممارسات الطقوسية للنحلة الـكناوية تسير سويا مع ممارسات "السبوس"، المنتشرة بشكل واسع في مدن المغرب، وفي القبائل الجبلية، حتى أن القليلات من نساء المغرب هن من لم يملكهن جني ما.

وخلاصة القول، يقتضي الفهم العميق للرق في المغرب دراسة معمقة للمغرب نفسه لأن كلا منهما يمثل جزءا من الآخر.

إن الرق فظاعة، ولذا يستوجب الأمر، من جهة، بذل الكثير من المجهودات والكثير من التضحيات لتخليص العالم منه، لكن من جهة أخرى، يبدو أنه قبل البحث عن رد الحرية لعبيد المغرب، يجب أن نعطي لأحرار هذا البلد ضمانات في الوجود يفتقدونها، إلى درجة أنهم أصبحوا أقرب من أن يكونوا هم أنفسهم عبيدا.وهنا وكما في أي مكان آخر حيث يوجد الرق، لا يوجد ثؤلول بسيط يمكن استئصاله دون أن نمس النظام نفسه، لأنه جزء لا يتجزأ منه. وللقيام بعمل نافع في المغرب، لا يكفي، حسب اعتقادي، الحصول فقط على قرار من السلطان يلغي الرق في مملكته: فلربما بقي قراره دون جدوى وزاد من سخط شعبه عليه وعلى المسيحية.

فالشريعة الإسلامية ترخص للرقيق الذين تعرضوا للإساءة بالالتجاء إلى القاضي، الذي له الحق في إرغام السيد الظالم أو السيد القاسي والفظ على بيع عبده. فلنعمل في حدود الإمكان، على تطبيق صارم للشريعة ضمانة للعبيد، وسيكون هذا خطوة كبيرة في الواقع. أما الباقي فسيتم خطوة خطوة، بإتباع السير الحتمي للأشياء. ولا يجب أن نقول بوجوب ترك الحال على ما هو، بل بالعكس، يجب أن ندفع في الاتجاه الصحيح، ولا نتسرع حتى لا نعرقل النتائج المتوخاة أو نعطلها.

وفي انتظار أن نمحو العبودية، أعتقد أنه من الواجب خصوصا، البحث عن تلطيفها والاشتغال بأعمال البر بدل القيام بثورة اجتماعية.